# دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي

## دراسة حالة ولاية بومرداس


**نسيلي جهيدة**

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

d.nassili@gmail.com

**بجاوية سهام**

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

siham.bedjaouia@hotmail.com



Received: 30/10/2018 Accepted:30/11/2018 Published:30/12/2018



**ملخص:**

ركزت دراستنا على محاولة إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية السياحة، خاصة بعدما أظهره قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جدارة وكفاءة في النهوض بالعديد من الاقتصاديات المتقدمة منها قبل السائرة في طريق النمو. وقد أخذنا بالتحليل والدراسة ولاية بومرداس التي تعد من بين الولايات السياحية بالوطن نظرا لما تتميز به من مؤهلات طبيعية وتاريخية، حيث قمنا بتحديد الإمكانيات الطبيعية والتاريخية للولاية، مع تحديد مختلف الصعوبات التي واجهها القطاع بالولاية، ثم تحليل مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي، وقد توصلنا إلى أن هذا القطاع لا يزال يعرف تدهورا وتخلفا كبيرين، إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من لعب الدور التنموي للقطاع نظرا لقلة الإمكانات التمويلية والمادية لهذه المؤسسات من جهة، والعدد المحتشم للمؤسسات التي تشغل هذا القطاع وتمركزها ضمن نشاط البناء والأشغال العمومية، فعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اقتحمت الاستثمار في القطاع السياحي تبقى بسيطة، حيث تمثل 4.55 % من مجموع 9394 مؤسسة.



الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع السياحي، ولاية بومرداس

تصنيف JEL: G22, J65, G32.



**Resume:**

Notre étude a porté à essayer de mettre en évidence le rôle des petites et moyennes entreprises pour la promotion du tourisme, Surtout après l'efficacité prouvé par le secteur des petites et moyennes entreprises à la promotion de nombreuses économies avancées dans les pays industrialisés et les pays en voie du croissance.

Et on a pris en étude de cas la wilaya de Boumerdes, qui est compté parmi les zones touristiques en Algérie grâce à ses qualifications naturelles et historiques. Où nous avons identifié les potentiels naturels et historiques du Wilaya, tout en identifiant les différentes difficultés rencontrées par le secteur touristiques, puis analysons le statut des petites et moyennes entreprises dans le tourisme. Nous avons conclu que ce secteur est encore connu comme une détérioration et un retard majeurs, en plus de l'incapacité des petites et moyennes entreprises à jouer un rôle important dans le développement de secteur, du fait du manque de ressources financières et matérielles de ces institutions et du nombre d'institutions qui occupent ce secteur, Les petites et moyennes entreprises qui ont investi dans le secteur du tourisme représentant 4,55% seulement du total des 9 394 entreprises.



**Keywords:** petites et moyennes entreprises, le secteur touristique, Wilaya de Boumerdes

**JEL Classification**: G22, J65, G32.



* **مرسل المقال:** نسيلي جهيدة

**تمهيد:**

باتت اليوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في الاقتصاد، ونخص بالذكر فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، إذ أصبح الاقتصاد يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق مستويات أعلى من التنمية في جميع المجالات والقطاعات سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى الوطني.

وتعتبر السياحة أحد هذه المجالات التي يمكن أن تحقق فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميزا وتطورا نوعيا، بالرغم من الخصوصية التي يجب أن تتمتع بها المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي كون أن العنصر الفعال والبارز في التعامل هو العنصر البشري.

ويعد القطاع السياحي من القطاعات التي تندرج ضمن الإستراتيجية التنموية والترقوية للاقتصاد، خاصة بعد التوجه نحو العمل على إيجاد بدائل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، إذ تبين إمكانية اعتبار هذا القطاع السياحي بديل استراتيجي، فانصب الاهتمام على العمل على تطويره، وإتاحة كل الامتيازات أمام الراغبين بالخوض في الاستثمار بهذا المجال.

وبما أن ولاية بومرداس ولاية ساحلية تتميز بمقومات وإمكانات طبيعية تجعلها منطقة سياحية بامتياز، ظهر الاهتمام بتطوير وتنمية الإمكانات المادية التي تساهم في ترقية السياحة بالولاية. وهنا يظهر الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسويق المنتج السياحي، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة من خلال المؤسسات الفندقية، المؤسسات الحرفية، وكالات السياحة والأسفار، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مؤسسات النقل والاتصال؛ يبقى ذلك كله بهدف تحقيق النمو السياحي ومنه النمو الاقتصادي المحلي والوطني ومن ثمة الدولي.

ومن خلال ورقة بحثنا سنحاول الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية السياحة في ولاية بومرداس.

يهدف البحث إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية السياحة في ولاية بومرداس، من خلال تغطية مختلف الخدمات التي يطلبها السائح وبإمكان هذا النوع من المؤسسات توفيرها له، خاصة أن هذه الخدمات لا تحتاج بالضرورة إلى رؤوس أموال كبيرة والتي نعلم أنها، أي الأموال والتمويل، تعد من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة، حيث يمكن الاعتماد في هذه الخدمات بصورة أكبر على العنصر البشري؛ خاصة بعدما أظهره قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جدارة وكفاءة في النهوض بالعديد من الاقتصاديات المتقدمة منها قبل السائرة في طريق النمو. ومن جهة أخرى يعد العنصر البشري الكفء مفتاح النجاح في القطاع السياحي.

حيث سنحاول إثراء هذا الموضوع من خلال ثلاثة محطات، نستهلها بالتطرق لمختلف المفاهيم العامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المصغرة؛ ومن ثم الركائز الأساسية للمؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة، وصولا إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع السياحي بولاية بومرداس.

**أولا- مفاهيم عامة حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، لذلك قام المشرع الجزائري بالتطرق لهذا النوع من المؤسسات في مختلف التشريعات والقوانين .

**1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لقد عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 04 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي : " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أوالخدمات :

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار؛
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية "

وقصد المشرع بمعيار الاستقلالية : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أومجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

حيث اعتمد المشرع الجزائري على ثلاث معايير للتفرقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة كما يلي:

**1-1- من حيث معيار عدد العمال :**

- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخصا؛
- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10إلى 49 شخصا.

**1-2- من حيث معيار رقم الأعمال :**

- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها المؤسسة التي يكون رقم اعمالها السنوي ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2 مليار) دينار ؛
- وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها المؤسسة التي يكون رقم أعمالها السنوي لايتجاوز مائتي (200) مليون دينار.

**1-3- من حيث معيار حصيلتها السنوية:**

- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها المؤسسة التي يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (100) مليون وخمسمائة (500) مليون دينار؛
- وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها المؤسسة التي لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار

**2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أوالنامية، والتي يمكن اختصارها في:

**1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية**

**2-1-1- سهولة التأسيس:** الإجراءات القانونية لتأسيس العمل محدودة وبسيطة جدا، بحيث يمكن لأي مواطن أن يقوم بإجراءات إقامة مؤسسة خاصة به، ويتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات الشخصية، وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وهذا ينطبق أيضا على إجراءات تغيير النشاط؛

**2-1-2-ارتباط الملكية بالإدارة** : يغلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول النامية نمط الملكية الفردية، حيث تكون المؤسسة مملوكة لفرد واحد وفي بعض الأحيان تكون الملكية عائلية يشترك فيها أفراد الأسرة، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية؛[2]

**2-1-3- مرونة الإدارة والتسيير:** يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي[3] واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير غير المعقدة، ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها كما تتميز بالمرونة في مواكبة التغيرات في ظروف العمل والتكيف معها بسرعة، ويعود ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل بين صاحب العمل والعمال والعملاء [4]؛

**2-1-4- الحرية المتاحة للمؤسسين والإدارة في التعامل مع المواقف المختلفة**، هذه الخاصية تجعل العديد من المستثمرين والأفراد والمجموعات تفضل إقامة مؤسسات خاصة بهم بدلا من العمل كموظفين وأجراء لدى الغير، إن هذه الحرية نجدها متجسدة في العديد من المزايا مثل اختيار أسلوب الإدارة ومنهجها حيث إمكانية العمل وفق الطريقة الملائمة وكذلك ميزة الاستفادة من العائد والأرباح المحققة من المؤسسة، وهذه يتطلب بذل الجهود والعمل بأقصى الطاقات والإمكانات من قبل المالكين ومن يرتبط بهم من أفراد، ويلاحظ أيضا أن أصحاب المؤسسات الصغيرة يرتبطون بعلاقات شخصية مميزة مع العاملين معهم من جانب وكذلك الزبائن من جانب آخر وهذا يؤدي إلى إشباع حاجات إنسانية ونفسية ويعطي مزيدا من الرضا.

**2-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالعملاء والعمال**

**2-2-1- الطابع الشخصي لخدمة العميل**[5]: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة العاملين فيها وكذا محلية النشاط، وهذا يخلق نوع من الألفة والعلاقات مع العملاء، وكذا يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل مما يؤدي إلى تقديم المنتج في جو من الصداقة، ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية والمتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل؛

**2-2-2- المنهج الشخصي في التعامل مع العمال:** هناك علاقة شخصية تربط بين صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظرا لانحصار عددهم حيث أن العدد الصغير للعمال يساعد على الإشراف المباشر عليهم ولا تأخذ الطابع الرسمي التي تقيدها اللوائح والقرارات والأوامر والسلم الإداري ، مما يجعل القرارات فورية وسريعة تتلاءم مع طبيعة المشكلات التي تواجهها مما ينعكس إيجابا على الفعالية والكفاءة؛[6]

**2-2-3- قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين، إذ أنها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

**2-3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة برأس المال والتمويل**

**2-3-1-الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل:** صغر حجم رأس المال وضآلته النسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي كذا صغر الحجم وقلة التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق المرونة وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية؛

**2-3-2-القدرة على جذب المدخرات:** لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أم من أفراد الأسرة، إذ نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلي تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المؤسسة؛

**2-3-3-استغلال الطاقة الإنتاجية** يتم استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية

وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا الوضع يحقق سرعة دوران رأس المال العامل نظرا لصغر حجم المخزون السلعي وقصر دورة الإنتاج؛

**2-3-4-انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم للإنشاء والتشغيل:** وتشير هذه الخاصية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر جاذبية لصغار المدخرين، والذين لا يميلون إلى أنماط الاستثمار والتوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

**2-4- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالانتشار الجغرافي**

**2-4-1-محدودية الانتشار الجغرافي:** إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أوجهوية النشاط وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات لاافراد محليا؛[7]

**2-4-2-القدرة على التكيف مع المتغيرات:** تتميز هذه المؤسسات بالتكيف مع المتغيرات المختلفة التي قد تحدث كتركيبة القوى العاملة، سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل، سهولة تغير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة، وهذا يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود؛

**2-4-3-الاعتماد على الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية:** نظرا لاعتمادها على خامات ومستلزمات إنتاج محلية تقدم بصفة أساسية سلعا وخدمات في مقادير صغيرة لإشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين، كما أنها تنجح، في بعض الأحيان في خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتعامل معها؛

**2-4-4-إحداث التوازن بين المناطق:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص، مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليه؛[8]

**2-4-5-تلبية طلبات المستهلكين:** إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى. إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي.

**3- تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أشكال، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، إذ يمكن التمييز **على أساس الشكل القانوني** بين شركات التضامن، شركة المحاصة، شركة التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة؛ أما **على أساس طبيعتها**، أي على أساس ما تملكه المؤسسة من إمكانات تعتمد عليها في عملية الإنتاج ، فإننا نميز مؤسسات منزلية، المؤسسات العائلية، المؤسسات التقليدية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة؛ أما تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **حسب معيار طبيعة النشاط** فيفرق بين المؤسسات الصناعية، المؤسسات الزراعية، المؤسسات التجارية، المؤسسات الخدمية، ومؤسسات المقاولة.[9]

**4- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية بالغة من خلال المساهمة في الكثير من الجوانب الاقتصادية التي تخص المؤسسة أو الوضع الاقتصادي العام، كما أن الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقل عن سابقتها من خلال بعث الاستقرار العام.

**4-1-** مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أنها محدودة رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين، كذلك قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة " ادخار الأفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات الحكومية ."[10]

**4-2-** مساهمتها في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة جنبا إلى جنب وبصفة مباشرة مع المؤسسات الكبيرة وقد حققت الكثير من الدول المتقدمة مكاسب اقتصادية جراء إتباعها هذا النمط في مختلف مؤسساتها؛[11]

**4-3-** المحافظة على استمرارية المنافسة من خلال الابتكار والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها شروط الائتمان والخدمة، تحسين الجودة في الإنتاج والصراع بين الصناعات في التبديل والتغيير والتجديد في الأساليب والهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح والمحافظة على الخدمة السوقية؛

**4-4-** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير منتجاتها حيث تساهم بذلك بتوفير العملة الصعبة؛

**4-5-** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في إنشاء فرص العمل الجديدة، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق من بينها الجزائر ففي ظل هذا النظام ، لم تعد الدولة تخلق الوظائف بشكل مباشر، كما أن المؤسسات الكبرى هي مؤسسات استقرت آلتها الصناعية، ولن تساهم هي الأخرى مساهمة جدية في خلق مناصب العمل، وبذلك فإن الأمل معقود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في العالم؛

**4-6-** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الجهوي لعملية التنمية، لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعمل على تحقيق التوازن لجميع جهات الدولة، وإزالة الفوارق بينها[12]؛

**4-7-** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء المشكلات في المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل توفر لهم الاستقرار النفسي والمادي.

**ثانيا- الركائز الأساسية للمؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة**

حتى يتمكن السائح من تحقيق أغراضه خلال رحلته السياحية وتوفير جميع الشروط الأساسية التي تستوجبها هذه الرحلة من مأوى، الطعام، العلاج والراحة، فإنه عليه الاستعانة بوسطاء من خلالهم يحصل على مختلف الخدمات المطلوبة، وتتكفل المؤسسات السياحية بتغطية هذه الوساطة من خلال تقديم المنتوج السياحي، مثل تلك الخدمات التي تقدمها المؤسسات ذات الحجم الكبير كالفنادق خمس نجوم أو أكثر، كما أنه لا يمكن إهمال الدور الذي قد تلعبه المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في هذا المجال وهو ما نصبو إلى توضيحه من خلال ورقة بحثنا.

1- **تصنيف المؤسسات السياحية:** حسب معجم المصطلحات السياحية والفندقية: "يطلق على منشأ الإقامة (الفنادق، الموتيلات، المخيمات)، وكذا مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، وكلاء السفر للشركات السياحية، مكاتب إيجار السيارات، مترجمين، أدلاء السياحيين، المنظمات السياحية، المسارح الملاعب السينمات، وهذه الخدمات

تختلف من بلد لآخر وحسب مستوى تقدم البلد السياحي، وتعتبر كالبنية الفوقية للسياحة وتستطيع التقدم والاستمرار في تقديم خدمات سياحية مميزة"[13].

من خلال التعريف السابق للمؤسسات السياحية، يمكن تصنيفها كما يلي:

**1-1- مؤسسات الوساطة وتسويق المنتجات:** تتمثل فيما يلي:

**1-1-1-وكالات الأسفار والسياحة:** عرفها القانون الجزائري رقم 99-06 المؤرخ في 18ذي الحجة 1419 الموافق لـ 04 أفريل 1999، على أنها "كل مؤسسة تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها[14]؛

**1-1-2-المتعاملون السياحيون (المرشد السياحي):** وهم الأشخاص الذين يتولون الشرح والإرشاد للسائح في المناطق الأثرية أو المتاحف أو المعارض مقابل أجر، فهم بذلك يمثلون وجه البلد وسفرائه الدائمون، حيث يقومون بشرح الآثار والمعالم السياحية الموجودة بالمقاصد السياحية للسياح والرد على استفساراتهم التي يواجهونها بجميع اللغات التي يتقنونها"

**1-2- مؤسسات السكن الفندقي:** هناك عدة مؤسسات مصنفة ضمن السكن الفندقي:

**1-2-1-الفنادق السياحية:** حسب المرسوم التنفيذي رقم 00-46 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق لأول مارس 2000، فإن المؤسسة الفندقية هي:"كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا ويعد نشاط فندقي كل استعمال بمقابل للهياكل الأساسية الموجهة أساسا للإيواء وتقديم الخدمات المرتبطة به، وتتكون هذه الهياكل الأساسية من مؤسسات إيواء، والمحددة في عدة أشكال، حيث يستأجرها الزبون ليقيم بها من أسبوع واحد إلى شهر دون أن يتخذها سكنا له[15]. والفندق هو مبنى مستقل أو جزء من مبنى له مدخل مستقل، به عدد من الغرف المجهزة للإقامة، وهذه الغرف قد يلحق بها حمامات داخلية، وقد لا يلحق بها، كما يزود المبنى ببعض الخدمات التي يحتاجها النزيل. ووفقا لمقدار الخدمات التي يوفرها الفندق للنزلاء يتم تحديد الدرجة السياحية وتقدم الفنادق للنزلاء الضيافة والطعام والراحة لفترات غير منتظمة من الوقت[16].

**1-2-2-الفندق الصغير خارج المدينة (MOTEL):** "هو تلك المؤسسة الواقعة على الطريق الرئيسي ومدخل مستقل لأجل إقامة قصيرة المدة ، 24 ساعة أو 48 ساعة، تصنف الفنادق الصغيرة حسب الدرجة الواحدة، تميزها لوحة مستطيلة الشكل موحدة القياس ذات اللون الأزرق يتوسطها الحرف"M" باللون الأبيض على غرف الفنادق الصغيرة، إنها تستوفي على الأقل الشروط التي تتطلبها الفنادق من فئة نجمتين"[17]؛

**1-2-3-الفنادق العائلية "البنسيونات":** حيث تقتصر خدماتها على النوم فقط لفترات طويلة نسبيا، إذ تتوفر الغرف على الوسائل الضرورية كالأسرة، الخزانات، الطاولة والكراسي؛

**1-2-4-الشقق الفندقية:** هذا النوع من الإقامة يوفر الخدمات الكاملة للمعيشة في شقق فندقية، ويناسب هذا النوع من الإقامة الأفراد أو العائلات، وتتراوح مدة التأجير بين أسبوع وشهر وعادة ما تكون التكلفة في هذه الشقق الفندقية أقل منها في الفنادق الأخرى[18].

**1-2-5-مؤسسات السكن ما حول الفندقة:** تتمثل هذه المؤسسات الفندقية في المخيمات وبيوت الشباب والشليهات والمنازل الجبلية، القرى السياحية، ومدن للعطل والكرافانات وسيارات النوم[19].

**1-3- مؤسسات النقل:** تتمثل مؤسسات النقل في النقل الجوي ، البحري والبري، نوجزها فيما يلي[20]:

**1-3-1-مؤسسة الطيران:** يتم تقديم خدمة النقل الجوي للسائح من خلال بيع تذاكر مؤسسة الطيران والحصول على ربح مناسب والحافظة على بقائها في السوق ومواجهة المنافسة بين مؤسسات الطيران، بتقديمها أفضل الخدمات؛

**1-3-2-النقل البحري والنهري:** تتمثل في النقل عن طريق البواخر ذات الخطوط المتوسطة والقصيرة، قد تستغرق الرحلة ليلة أو ربما عدة ليالي، ولهذا من الضروري وجود مغريات سياحية ونقاط استراحة تتوفر فيها أوجه الترفيه؛

**1-3-3-مؤسسة النقل البري:** تتمثل في وسائل النقل كالسيارات والحافلات والسكك الحديدية للتنقل إلى المواقع السياحية، تبدأ من مكان الإقامة إلى المنطقة السياحية أو أكثر من منطقة ثم الرجوع إلى مكان إقامة السائح.

**1-4- مؤسسات الإطعام:** تتمثل مؤسسات الإطعام في مختلف المطاعم والمقاهي التي يتحصل السائح من خلالها على الطعام والشراب، كالمطاعم، المقاهي، مطاعم المأكولات السريعة "Fast food"، مؤسسات التموين.

**1-5- مؤسسات أخرى:**

**1-5-1-وكالة الإعلام السياحي الخاصة:** وهي التي تقوم بإعلان عن الخدمات السياحية وذلك عن طريق المنشورات الإعلامية والبطاقات البرية و الدلائل والصحافة المكتوبة والناطقة، أو السمعية البصرية وغيرها؛

**1-5-2-مؤسسات تقديم الخدمات:** وهي عديدة ومتنوعة كخدمة الهاتف، خدمة الميكانيك، غسل وتشحيم السيارات، غسل الملابس، خدمات رياضية متعددة وخدمات صحية وغيرها.

يمكن أن نلخص مختلف المؤسسات السياحية السالفة الذكر إلى تلك المعتمدة على السياحة بشكل كلي أو التي تعتمد على السياحة بطريقة غير مباشرة وفق ما يوضحه الشكل الموالي.

**الشكل 01: تصنيف المؤسسات السياحية**

تصنيف المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة

المصدر: ابراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا السياحية، تطبيقات على الوطن العربي، دار الوراق، الطبعة الأولى، 2010، ص483.

كل هذه المؤسسات وغيرها، تلعب دور وسيط بين السائح والنشاط السياحي، وهي بذلك تعمل لتحقيق الغرض من السياحة.

**2- العوامل المؤثرة على المؤسسات السياحية:** تتمثل العوامل التي تؤثر على المؤسسات السياحية في العوامل الطبيعية، الاجتماعية والعوامل الاقتصادية والبنية القاعدية والبيئة والأماكن المزارة، سنتطرق إلى هذه العوامل بشيء من التفصيل فيمايلي:

**2-1- العوامل الطبيعية:** تتمثل في مجموعة من العوامل التي تحكم المنطقة السياحية، ومن أهمها[21]:

**2-1-1-المناخ:** يعتبر المناخ ذو أهمية بالغة في تنمية المناطق السياحية، من حيث متوسط درجات الحرارة في مختلف الفصول والمواعيد المناسبة لكل نوع من السياحة، والرياح وسرعتها وأوقات هبوبها والأمطار ومواعيد هطولها وحجم هذه الأمطار، فكل هذه العوامل مهمة في تحديد المواعيد المناسبة لاستقبال السياح ونوع السياحة الواجب تنميتها؛

**2-1-2-الطبوغرافيا:** تتمثل في طبيعة ونوع الأرض (جبال، هضاب، وديان) وطبيعة التربة والشواطئ صخرية أو رملية، ظاهرة المد والجزر، فالخريطة الطبوغرافية لمنطقة معينة تؤثر في اختيار الأماكن المناسبة لعناصر المشروع السياحي؛

**2-1-3-البيئة:** تتمثل في الإطار الخارجي الذي يضم جميع العناصر الطبيعية والبيولوجية الحضارية والتاريخية (مناخ، أرض، جبال) والتي يعيش فيها الإنسان مع الكائنات الأخرى من نبات وطيور، وحيوانات في تكامل وتجانس وانسجام وتوازن يساعد على استمرار الحياة وبقائها، وقد اهتم خبراء السياحة بالبيئة الطبيعية للدول السياحية والتفاعلات المختلفة التي تحدث بينهما وبين الأنشطة السياحية المختلفة في هذه التفاعلات تأخذ شكلين[22]، **اتجاه ايجابي:** و هي أن السياحة تحدث تطورا كبيرا في العناصر البيئية المختلفة نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث الهوائي والمائي وذلك لتحقيق تنمية سياحية متزايد لأن البيئة النظيفة تعني سياحة ناجحة. **واتجاه سلبي:** ويظهر في حالة إقامة مشاريع سياحية في مناطق قد تكون في حد ذاتها سببا رئيسيا في تدهور العناصر البيئية في هذه المناطق. فالارتباط جد وثيق بين النشاط السياحي بكل أشكاله وبين البيئة بمعناها الواسع، فالبيئة توفر الأساس الحقيقي للنشاطات السياحية بينما السياحة عامل مهم للمحافظة على البيئة وتحسينها.

**2-2- العوامل الاجتماعية:** ومن ضمن هذه العوامل، الثقافة التي يتمتع بها السائح، الدين، وكذلك اللغة والتقاليد ووقت الفراغ وهذه العوامل تساعد على توفير دوافع السياحة التي من دونها لا وجود للنشاط والحركة السياحية. إضافة إلى الأماكن التاريخية أو الدينية أو الأثرية، وكلما زادت هذه الأماكن زادت الفرصة للزيارات ويجب أن تكون هذه الأماكن جاهزة ومهيئة لاستقبال السياح؛

**2-3- العوامل الاقتصادية:** على اعتبار السياحة نشاط ترفيهي، فإن دخل الفرد يؤثر على الحركة السياحية حيث يتعين عليها توفير بعض المدخرات حتى يتمكن من القيام بالنشاط السياحي، كما أن الدولة السياحية يجب أن توفر جزء من دخلها الوطني حتى تتمكن من إنشاء المشاريع السياحية وتوفير البنية التحتية التي تعتبر عامل هام في تحقيق التنمية السياحية والتي تتمثل أساسا في طرق الوصول للمنطقة المراد تنميتها، المطار، مياه الشرب، الطاقة الكهربائية، وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الصرف الصحي.

3- **وظائف المؤسسات السياحية:** للمؤسسات السياحية عدة وظائف، تتمثل في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات، نقل التكنولوجيا، خلق علاقات عامة بين القطاعات الاقتصادية الخدمية وبين قطاع السياحة، العمالة وتنمية المهارات الإدارية، المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وأخيرا زيادة القيمة المضافة والناتج القومي.

**3-1- خلق علاقات عامة بين القطاعات الاقتصادية الخدمية وبين قطاع السياحة:** ويتم ذلك عن طريق تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها في مشروعات جديدة مما يسمح بخلق فرص عمل، واستغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها، تشجيع وتنمية القطاعات الخدماتية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي، وزيادة مقدرة للحكومة على إنشاء مشروعات جديدة؛

**2-3- نقل التكنولوجيا:** و يتم ذلك عن طريق نقل الأنظمة الحديثة للفنادق، تحسين طرق العمل في الأنشطة السياحية؛

**3-3- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات:** من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، وذلك من خلال الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية الأساسية والتكميلية مثل الإنفاق في المطاعم والفنادق، فعلى سبيل المثال بلغت الإيرادات الناجمة عن السياحة في العالم 1245 مليار دولار سنة 2014 مقابل 1133 مليون سائح في نفس السنة[23]، المسجلة في ميزان المدفوعات الجزائري سنة 2014 مقدار 347 مليون دولار أمريكي من الإيرادات المتأتية من السياحة بواقع 2.301.000 سائح أجنبي، وذلك في ظل توفر 99.605 فندق منها 18.613 فندق عمومي و74.744 فندق خاص و6.284 فندق مشترك[24]؛

**4-3- خلق مناصب العمل:** بإمكان هذا القطاع أن يولد العديد من الوظائف في مختلف المؤسسات ذات الصلة بالسياحة كالفنادق ووكالات السفر وباقي مؤسسات النقل إضافة إلى الأنشطة المرتبطة بالإطعام والتسيير، وتشير الاحصائيات المتعلقة بالتشغيل في قطاع السياحة إلى أن هذا القطاع يستقطب ما يفوق عن 9 % من إجمالي اليد العاملة في العالم خلال الفترة (2000 -2015)، حيث بلغ العدد سنة 2015، 283.578.000 منصبا بنسبة زيادة قدرها 76,17 % مقارنة بسنة 2000 أين بلغ عدد المشغلين في القطاع 240.791.000 منصب، كما أنه من المتوقع أن توظف السياحة حوالي 11 % من إجمالي اليد العاملة في سنة 2026.[25]

أما على المستوى الوطني، تمكن هذا القطاع من توفير 344000 وظيفة مباشرة سنة 2011 وهوما يعادل 3.3٪ من مجموع العمالة، وينتظر أن يحقق 474000 منصب عمل بحلول عام 2021، والشكل الموالي يوضح مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بالجزائر، وكذلك الناتج الداخلي الخام، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و2011.

**الشكل 02:مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل في الجزائر**

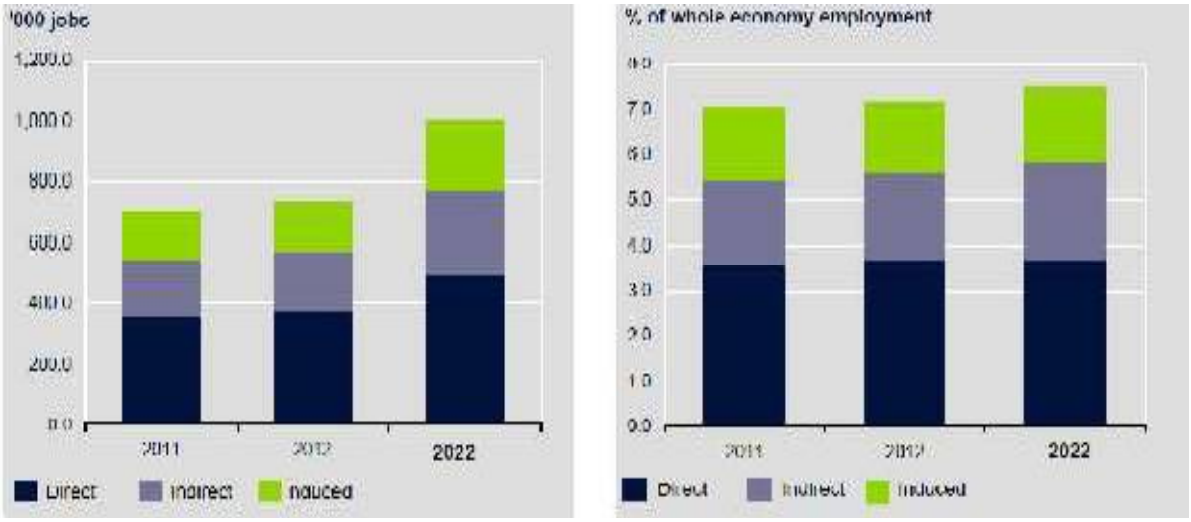


**Source** : World Travel and Tourism Council, "travel and tourism, economic impact", 2015, P04

**4- كيفية تسيير المؤسسة السياحية:** من أجل تسهيل عملية التسيير لابد من قيام صاحب المشروع السياحي بمجموعة من الإجراءات، حتى تكون أعماله في إطارها القانوني.

**1-4- خطوات تسجيل مشروع سياحي جديد:** يمكن لمن يرغب في الاستثمار في منطقة التوسع السياحي أن يستفيد من مجموعة من الامتيازات وفرص الاستثمار المشجعة التي تمنحها السوق الجزائرية، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

- الاتصال بمصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) لطلب اقتناء الووعاء العقاري لمشروعه موجه إلى السيد المدير العام للوكالة؛
- ارفاق ملف تقني يحتوي على لمحة شاملة للمشروع محددا فيه المساحة اللازمة، الكلفة التقديرية،وأجل إنجازه، الغلاف المالي المخصص للمشروع محددا فيه المساهمة الذاتيو وحصة التمويل من طرف المؤسسات البنكية، وكذلك الأثر الاقتصادي ،الاجتماعي الثقافي، والبيئوي[26].

**2-4- شروط استغلال المؤسسة السياحية:** يجب على صاحب المشروع أن يتقيد بمجموعة من الشروط حتى يكون مشروعه في إطاره القانوني، والمتمثلة في[27]:

- وضع شارة خارج المؤسسة السياحية مشعة تبين نوعها ولافتة تتعلق بصنفها؛
- تعليق أسعار كراء الغرف وأسعار المأكولات والمشروبات في مداخل المؤسسات السياحية وفي مكاتب الاستقبال والدفع، وفي الغرف وقاعات الطعام طبقا للنظام الداخلي؛
- فحص جميع عمال مؤسسات السياحية عند التوظيف وبشكل دوري كل سنة؛
- احترام القواعد الصحية والأمنية؛
- ارسال كشوف إحضائية تبين جنسية السائح وسنه وجنسه ومهمته ومدة إقامته في المؤسسة السياحية؛
- ارسال سجل الاقتراحات والملاحظات إلى مصالح مديرية الولاية المكلفة بالسياحة مرةكل شهر؛
- يتم إيداع أمتعة المسافرين أو السياح ممتلكاتهم الثمينة في صناديق مؤسسة الإيواء مقابل وصل تبين فيه هوية الشيء المودع ونوعه وقيمته مع تبيان ساعة الإيداع وتاريخه؛
- يجب أن تدون جميع الخدمات التي تقدمها مؤسسات السياح في فاتورة طبقا بالتنظيم المعمول به في مجال الأسعار.

**3-4- تسيير المؤسسة السياحية:** يعتبر اصطلاح التسيير في المؤسسة السياحية من المصطلحات التي تحظى باستخدام كبير في المجال السياحي، إلاأنه لايجب أن نخلط بين تسيير المشروع السياحي وتنفيذه. ويشمل التسيير في المؤسسة السياحية على التخطيط، التوظيف، التوجيه، التنسيق والمتابعة،كما هو موضح فيما يلي[28]:

**1-3-4- التخطيط:** لابد من التخطيط الجيد للمؤسسة السياحية؛

**2-3-4-التنظيم:** لابد من التنظيم الجيد حتى يتم توزيع مسؤوليات العمل على التخصصات المختلفة؛

**3-3-4-التوظيف:** يتم توظيف العاملين وفقا للتنظيم القائم، وإن طرأ تغييرا في التنظيم لابد أن يتبعه تغيير في التوظيف؛

**4-3-4-التوجيه والمتابعة:** يتم توجيه بيان بالواجبات المطلوبة من أجل متابعة العمل للحد من المشاكل اليومية؛

**5-3-4-الابتكار:** تبني أفكار جديدة لتطوير المؤسسة السياحية في ظل المنافسة القائمة.

**ثالثا- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع السياحي بولاية بومرداس**

**1- الإمكانات السياحية لولاية بومرداس "الطبيعية، التاريخية والمادية"**

**1-1- نشأة ولاية بومرداس:** تعود تسمية بومرداس إلى الشيخ أحمد بن علي البومرداسي الذي حل بهذه المنطقة واستقر فيها في نهاية القرن (18) الثامن عشر، فقد كان المجال الحالي لبومرداس يتكون من قرية الصخرة السوداء من جهة ومن مساحة ثلاثة مزارع تابعة للمعمرين الفرنسيين (قيما، كلوس سانت أندري، فريما)؛ وفي سنة 1958 تم إنشاؤها لبلدية الصخرة السوداء، وكانت مقر السلطة التنفيذية للحكومة المؤقتة طبقا لاتفاقيات إيفيان، وبعد الاحتلال وكلت مهام إدارتها

وتسييرها إلى مؤسسة سوناطراك قصد تنميتها وهذا بتحويلها إلى قطب للدراسات الجامعية والبحوث العلمية، لهذا كلفت سوناطراك مكتب الدراسات الاسكندينا "engeneering cooperation Scandinavian" بإنجاز مخطط التعمير في مرحلتين، 1970 ثم 1976، الذي حدد كيفية توسعها ومن بين المشاريع التي أنجزت آنذاك نجد المعهد الوطني للصناعات الخفيفة "INIL" والمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية (INPED)[29].

نشأت ولاية بومرداس بموجب المادة 39 من القانون رقم 84-09 المؤرخ في 02 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، والذي تضمن التقسيم الإداري الجديد، وقد كانت تتكون بموجب هذا القانون من 38 بلدية، تم اقتطاع 06 بلديات منها سنة 1997 "رويبة، رغاية، عين طاية، برج البحري، المرسى، هراوة"، لتصبح 32 بلدية مقسمة على 09 دوائر.

### 1-2- الإمكانيات السياحية الطبيعية للولاية:

بومرداس ولاية ساحلية تقع في الوسط على مقربة من العاصمة، وهو موقع جغرافي متميز، يتيح لها استغلال مواردها بشكل جيد، وقد كانت الولاية تتميز بطابع صناعي بعد الاستقلال، كونها كانت تضم مناطق صناعية في كل من بلديتي رويبة ورغاية، والتي كانت تساهم بـ 91% من المداخيل الجبائية للولاية، إلى غاية 1997، أين تم فصل البلديتين عن ولاية بومرداس، وبذلك أصبحت الولاية ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى.

تتمتع الولاية بعدة إمكانيات طبيعية، تعطيها القدرة لأن تحقق مستوى تنموي معتبر مقارنة مع غيرها من الولايات، وتعاني كغيرها من ولايات الجزائر من تباين تنموي بين بلدياتها الريفية منها مقارنة بالبلديات الحضرية، وقد تعمق هذا المشكل كثيرا بسبب الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر؛ ومنه ظهرت الحاجة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولاية، في كل المجالات بما في ذلك القطاع السياحي باعتبار الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر بالولاية والتي تخص هذا المجال الواعد.

فولاية بومرداس، ولاية ساحلية، تقع في وسط البلاد، تتربع على مساحة قدرها 1456.16 كم$^2$ ، بشريط ساحلي طوله 100 كم، يمتد من بودواو البحري غربا إلى بلدية اعفير شرقا، يتواجد بها 57 شاطئ منها 36 مسموح للسباحة؛ يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، من الشرق ولاية تيزي وزو، من الجنوب ولايتي البويرة والبليدة ، من الغرب ولاية الجزائر، وهي تضم 15 بلدية ريفية من بين 32 بلدية، يغلب عليها طابع فلاحي حيث تتمتع بإمكانيات فلاحية هامة، ومنها من لها إمكانيات سياحية معتبرة. تقع الولاية في الوسط وهي قريبة من العاصمة أكبر مركز إقتصادي إذ تبعد عن ميناء الجزائر ب 45 كم فقط إضافة إلى قربها من مراكز صناعية كبرى "رغاية ، رويبة ، واد السمار"، وموقعها يجعلها تشكل منطقة عبور بين الشرق والغرب حيث تخترقها شبكة مواصلات سكك حديدية، وطرق وطنية (أبرزها : الطريق السريع الثنية الجزائر : مكون من الطريقين الوطنيين 61 و5 ، الطريق الوطني رقم 12 يربط بين الثنية وتيزي وزو ، الطريق السيار شرق- غرب الرابط بين شرق البلاد وغربها، إضافة إلى 67,5 كم من السكك الحديدية تربط مختلف مناطقها ببعض وتربط الولاية بولايات أخرى ، و بذلك فإن الولاية تتمتع بموقع جغرافي جد مميز.

تضم الولاية أيضا إمكانيات سياحية طبيعية معتبرة من مناطق أثرية وتاريخية ودينية كقصبة دلس والموقع الأثري لزموري، بوزقزة،قدارة، بالإضافة إلى بعض الآثار وكذا القرى القديمة وكذا زوايا عريقة كزاوية علي بن أحمد البومرداسي، زاوية سيدي اعمر الشريف، زاوية الثعالبي، ضريح سيدي المجني...

ومناطق ريفية وغابات ( 22 هكتار) تكتسي طابعا سياحيا مثل غابة بوعربي، ميزرانة، زمزري،... وغابات للترفيه مثل غابة قورصو، مويلحة، الساحل، بني عمران...، إضافة إلى الوديان كواد يسر، واد سيباو، واد قدارة،...وكذا بعض السدود التي يمكن أن يطور فيها سياحة ترفيهية كسد بني عمران، الحميز...

كما تتوفر الولاية على منبع حموي يمتاز بمياهه الاستشفائية لمعالجة الأمراض الجلدية ببلدية عمال، أنجزت فيها دراسة لمياه المنبع وتصنيف للموقع.

هذا إضافة إلى المواقع الجبلية والبيئية التي اقترحت جلها للتصنيف كمناطق توسع سياحي من أجل تطوير المنتجات السياحية، وبالتالي فإن الولاية مؤهلة لأن تكون سياحية بالدرجة الأولى.

**1-3- مناطق التوسع السياحي بالولاية:** تضم الولاية عشر مناطق امتداد سياحي بمساحة إجمالية تقدر ب 4512 هكتار وهي :

- دائرة بودواو منطقة امتداد سياحي واحدة بمساحة 419 هكتار،
- دائرة بومرداس والثنية : ثلاث مناطق بمساحة 542 هكتار،
- دائرة برج منايل : ثلاث مناطق بمساحة 2731 هكتار،
- دائرة بغلية : منطقة واحدة بمساحة 520 هكتار،
- دائرة دلس منطقة واحدة بمساحة 300 هكتار.

**1-4- الإمكانات المادية:** تتوفر ولاية بومرداس على منشآت للايواء تتنوع بين فنادق ومركبات سياحية، بقدرة تتجاوز 3196 سرير موزعة على مساحة الولاية.

**1-5- الصناعات التقليدية:** تشتهر ولاية بومرداس بالصناعة التقليدية، وصناعة السيراميك المستعمل في تزيين جدران المنازل والقاعات الكبرى، كذلك الأواني وبعض الديكورات، يتخذ فنانو هذه المنطقة جزء من الثروة التاريخية من خلال نقل الآثار، إضافة إلى صناعة الفخار، والمجوهرات والفضة والزجاج وأشياء أخرى، غير أنها لا تلقى الاهتمام المحلي، مما يؤدي إلى استنزاف هذا النوع من الاستثمارات.

2- **المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في ولاية بومرداس:** تعاني ولاية بومرداس شأنها شأن باقي ولايات الوطن من مجموعة من العراقيل التي تحول دون تطور هذا القطاع، والتي سنحاول التطرق إلى مجموعة منها، على سبيل المثال وليس الحصر، فيما يلي

**2-1- المشاكل الأمنية التي عانت منها الولاية خلال العشرية السوداء:** يعتبر العامل الأمني من العوامل الشديدة التأثير على الطلب السياحي، فتدهور العامل الأمني في الجزائر خلال فترة التسعينيات خصوصا، ساهم وبدرجة كبيرة في تدهور وضعية القطاع السياحي وتأخره حيث وعلى سبيل المثال" انخفضت مداخيل القطاع من 105 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 20 مليون دولار أمريكي سنة 1998 أي ما يمثل نسبة انخفاض تقدر ب 81% ولا زالت آثار العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر ظاهرة ومؤثرة على وضعية القطاع إلى يومنا هذا[30]. وكذلك ولاية بومرداس لم تسلم من آثار العشرية السوداء؛

**2-2- التدهور الطبيعي والبيئي والتراث الثقافي:** إلى جانب المشاكل الأمنية أصبح تدهور البيئة أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت السواح الأجانب إلى الامتناع عن التردد على زيارة الجزائر، فالشواطئ الجزائرية أصبحت في الآونة الأخيرة تتميز برداءة مياهها وكثرة انتشار النفايات بها، كما أن الاستغلال المفرط والفوضوي لرمال الشواطئ، أثر تأثيرا كبيرا على التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ، وكذلك الأضرار البشرية من خلال النهب والتشويه وغياب الرقابة الصارمة من طرف القائمين على القطاع[31]؛

**2-3- غياب نظرة واضحة للمنتجات السياحية:** من حيث صيانة المواقع السياحي وغياب القدرة على خلق التميز والاستغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية والمواقع الأثرية لبعث أنواع مختلفة من السياحة[32]؛

**2-4- الاعتماد على القطاع العام في الهياكل السياحية:** ذات تكاليف باهظة والإدارة البيروقراطية وإهمال دور القطاع الخاص مما ساهم في تدهور القطاع السياحي بشكل ملحوظ بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وهو ما أدى إلى نقص الاستثمار في الهياكل السياحية القاعدية؛

**2-5- تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية:** مما أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات المسجلة على مستوى هذا القطاع، يبلغ عدد الفنادق في الولاية 16فندقا بين مصنف وغير مصنف، ومن خلال النظر إلى مكان تموقعها يتضح أنها تتركز في منطقة جد ضيقة كبلديات بومرداس، بودواو، وزموري حيث أن 8 فنادق منها تقع في بلدية بومرداس مايمثل % 50 من مجموعها، و3 فنادق في بلدية بودواو و 3 فنادق في زموري وفندق واحد في تيجلابين وآخر في الناصرية، والبلديات المحاذية لها[33]؛

**2-6- ضعف نوعية وأساليب النقل:** من حيث الكم والنوع والسعر؛

**2-7- ضعف أداء وكالات ومنظمي الأسفار السياحية:** والافتقار إلى الأساليب الحديثة في البحث عن الأسواق، حيث أن أغلب نشاطات هذه الوكالات تنصب على االسياحة المتجهة نحو الخارج، إذ أن 80% منها تتخصص في العمرة والأسفار، و10% تختص في تنظيم الرحلات إلى الجنوب ، بينما تقتصر 10% المتبقية على خدمات الحجز[34]؛

**2-8-** صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية؛

**2-9- تعدد وتضارب الاختصاصات:** بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع السياحية مما يؤدي الى عرقلة المستثمرين؛

**2-10-** عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي.

**3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياحة بالولاية**

تعتبر الفنادق والمطاعم أبرز أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالسياحة وتنمية النشاط السياحي، فوجودها في منطقة سياحية يشجع السياحة في هذه المنطقة ، وذلك بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمصغرة الناشطة في مجال الصناعات التقليدية والتي تسمح باستغلال ما تزخر به المنطقة من حرف.

**3-1- واقع المؤسسات الفندقية والإطعام في الولاية ودورها في جذب السياح:** بلغ عدد الفنادق بنهاية عام 2016، 20 فندقا بسعة إجمالية تقدر بـ 3079 سرير، من بينها 15 مؤسسة مصنفة و03 بصدد التصنيف، و02 مغلقة بموجب قرار ولائي؛ ومن خلال النظر إلى مكان تموقعها يتضح أنها تتركز في منطقة جد ضيقة كبلديات بومرداس، بودواو، وزموري حيث أن 8فنادق منها تقع في بلدية بومرداس، و3 فنادق في بلدية بودواو و 3 فنادق في زموري وفندق واحد في تيجلابين وآخر في الناصرية، والبلديات المحاذية لها.

أما المخيمات الصيفية، فتتواجد على مستوى الولاية 07 مخيمات صيفية بطاقة استيعاب 4990 سرير، منها 05 ببلدية زموري، ومخيم واحد في كل من بلديتي الثنية وقورصو، حيث تم ترميم هذه المخيمات خلال السنتين 2016/2015.

لهذه المؤسسات دورا هاما في ترقية النشاط السياحي في هذه البلديات خصوصا في فصل الصيف، كونها ساحلية فهي تمثل عامل استقطاب سياحي، حيث يوضح الجدول الموالي تطور الوضع السياحي في خلال موسمي الاصطياف 2015 و2016.

**الجدول 1: تطور الوضع السياحي بولاية بومرداس خلال موسمي الاصطياف 2015-2016**

| البيان | موسم الاصطياف لسنة 2015 | موسم الاصطياف لسنة 2016 |
|---|---|---|
| إجمالي عدد الشواطئ | 57 | 57 |
| الشواطئ المسموحة للسباحة | 35 | 36 |
| عدد مرتادي الشواطئ | 11.000.000 مصطاف | 10.200.000 مصطاف |
| التغطية الأمنية: | | |
| - مراكز الدرك الوطني | 11 | 12 |
| - مراكز الشرطة | 04 | 04 |
| - مراكز الحماية المدنية | 35 | 36 |
| هياكل الاستقبال: | | |
| - المؤسسات الفندقية | 19 | 20 |
| - المصنفة منها | 02 ثلاثة نجوم، 1نجمتين،05 نجمة واحدة، 08 بدون نجمة | 02 ثلاثة نجوم، 1نجمتين،05 نجمة واحدة، 08 بدون نجمة |
| - غير المصنفة | 03 | 04 |
| الهياكل الأخرى: | | |
| - المخيمات | 07 بسعة 4990 سرير | 07 بسعة 4990 سرير |
| - مراكز العطل والترفيه | 07 بسعة 1470 سرير | 07 بسعة 1470 سرير |
| - بيوت الشباب | 04 بسعة 450 سرير | 04 بسعة 450 سرير |
| - المؤسسات التربوية | 39 بسعة 10.000 سرير | 44 بسعة 11.000 سرير |
| - مراكز الراحة العائلية | مركزين | مركزين |
| - هياكل أخرى | / | 20 مخيم صيفي بسعة 830 سرير |
| هياكل الإيواء المغلقة (لعدم الالتزام بمعايير النظافة) | | |
| - مؤسسات فندقية | 03 | تم إعادة فتح فندق |
| - مخيم عائلي | 01 | 02 |
| | | 01 |
| الإيواء لدى الساكن (الإحصاء مس البلديات الساحلية) | 176 منزل | 236 منزل |
| -الإقامة بالمؤسسات الفندقية وافد / ليلة | 95.000 وافد/100.000 ليلة | 115.000وافد/120.000 ليلة |
| | منها 3000 أجنبي | منها 3500 أجنبي |
| -مجموع المقيمين والليالي بالهياكل الأخرى | 16.477 وافد/ 123.200 ليلة | 19699 وافد/ 208.011 ليلة |

**المصدر:** ولاية بومرداس، مديرية السياحة والصناعة التقليدية، قطاع السياحة والصناعة التقليدية، المجلس الولائي بومرداس 2017/02/01، بدون صفحة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مؤسسات الإطعام إلى جانب الفندقة، فإننا نجد أن هذه المؤسسات قد بلغت في مجملها عام 2017 ما يعادل 428 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطاقة تشغيل 1254 منصب شغل دائم ومؤقت، وهو الرقم الذي ارتفع مقارنة بعام 2012 بمعدل 9.04%، حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي توفرها 355 مؤسسة فندقة وإطعام متوسطة وصغيرة الحجم 1150 منصب عمل.[35]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اقتحمت الاستثمار في هذا المجال تبقى بسيطة، حيث تمثل 4.55% من مجموع 9394 مؤسسة، أما عن الحصة التي توفرها هذه المؤسسات من مناصب الشغل، مقارنة بما يوفره قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي لاتصل إلى 2.5%؛ إذ يبلغ إجمالي عدد مناصب الشغل في مختلف الأنشطة 56455 منصب شغل. وهو ما يوضحه الشكل الموالي

**الشكل 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس حسب النشاط لسنة 2017**

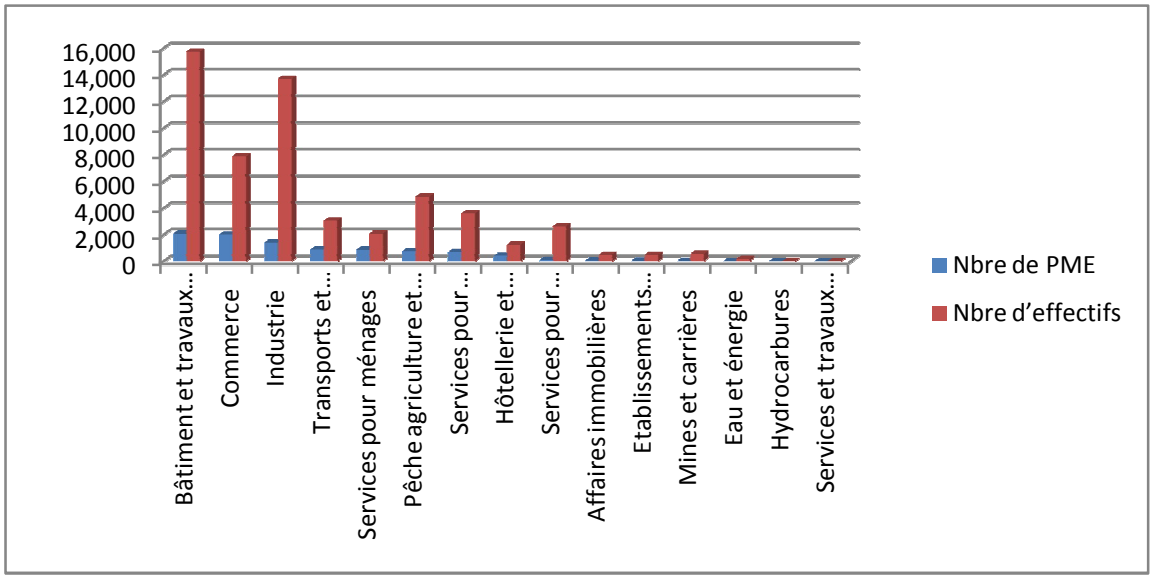


**Source :** *Direction de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement,* « **Bulletin D'Information Statistique de la wilaya de Boumerdes** », Années2012-2017, P04

### 2-3- المؤسسات السياحية الأخرى:

**3-2-1- وكالات السياحة والأسفار:** توفرت ولاية بومرداس بنهاية عام 2016 على عشرون (20) وكالة للسياحة والأسفار تشغل 65 منصب شغل، بينما تنشط في الولاية 05 جمعيات سياحية تتوزع على كل من البلديات التالية: بومرداس، برج منايل، دلس، زموري؛ إضافة إلى ديوان السياحة لبلدية زموري[36].

**3-2-2- مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف:** تشتهر ولاية بومرداس بصناعات تقليدية متميزة مثل الخزف الفني وصناعة السلالة، إضافة إلى صناعة الفخار والحلي التقليدي وصناعة العجائن الغذائية والألبسة التقليدية وغيرها.

وقد بلغ عدد الحرفيين المسجلين إلى غاية 2016/12/31 من كلا الجنسين 5472 حرفي موزعين كما هو مبين في الجدول الموالي:

**الجدول 2: توزيع الحرفيين في ولاية بومرداس حسب النشاط والجنس سنة 2016**

| النشاط | التقليدية الفنية | | المواد | | الخدمات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حسب الجنس | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث |
| العدد | 386 | 485 | 881 | 164 | 3108 | 448 |
| المجموع | 871 | | 1045 | | 3556 | |

**المصدر:** ولاية بومرداس، مديرية السياحة والصناعة التقليدية، قطاع السياحة والصناعة التقليدية، المجلس الولائي بومرداس 2017/02/01، بدون صفحة.

**3-2-3- مؤسسات النقل والاتصالات:** 900 مؤسسة، عدد العمال 3064 عامل.

**خلاصة:**

تعد ولاية بومرداس من بين الولايات السياحية بالوطن نظرا لما تتميز به من مؤهلات طبيعية وتاريخية، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعرف تدهورا وتخلفا كبيرين بسبب عدم تمكن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من لعب الدور التنموي نظرا لقلة الإمكانات التمويلية والمادية لهذه المؤسسات من جهة، والعدد المحتشم للمؤسسات التي تشغل هذا القطاع وتمركزها ضمن نشاط البناء والأشغال العمومية من جهة أخرى.

**الإحالات والمراجع:**

[1] االجريدة الرسمية رقم 77 ليوم 15 ديسمبر 2001 ، المادة 04 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص:29.

[3] عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص67 :

[4] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص:66.

[5] رابح جوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص41.

[6] نفس المرجع السابق ، ص 43.

[7] نفس المرجع السابق، ص 45 .

[8] محمد الهادي مباركي، **المؤسسات المصغرة :المفهوم والدور المرتقب**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11 ، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،1999 ، ص:133.

[9] أنور طلبة، **العقود الصغيرة والمقاولة والتزام المواقف العامة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2004 ، ص: 294.

[10] ساري أحلام، أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني،الملتقى الأول حول دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية في الجزائر2010-2011 ، جامعة بومرداس، يومي 18-19 ماي2011.

[11] سليمان ناصر، عواطف حسن،**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي،الواقع و رهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،يومي23-24 فيفري2011.

[12] مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،2009، ص11.

[13] منير سليمان عبودي، معجم المصطلحات السياحية والفندقية، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2000، ص110.

[14] قانون رقم 99-06 المؤرخ سنة 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.

[15] المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 المؤرخ في 01 مارس 2000، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفية استغلالها.

[16] يسرى دعيبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر،2003، ص 201.

[17] فلاق عريوات مريم، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[18] نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1993، ص 124.

[19] يسرى دعيبس، مرجع سبق ذكره، ص201.

[20] نبيل الروبي، نفس المرجع السابق، ص 132.

[21] خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص 24.

[22] خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[23] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص 69.

[24] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، أوت 2015.

[25] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره ص71.

[26] الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، إجراءات تسجيل مشروع سياحي، الجزائر، 2015.

[27] وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

[28] أحمد طلعت البشيشي، الإدارة الفندقية، المعرفة الجامعية، القاهرة،مصر، ص08.

[29] مسدوي دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي، دراسة حالة ولاية بومرداس"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، جويلية 2009، ص147؛

[30] حكيم شبوطي،" الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، العدد 05 جويلية 2011 ، ص 90؛

[31] خالد كواش، "أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية دراسة حالة الجزئر"، مرجع سبق ذكره، ص 27

[32] بجاوية سهام، "التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية ، دراسة استرشادية بتجربة تونس، إسقاط على الجزائر" ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، جانفي 2016، ص164؛

[33] عقون سعاد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بومرداس"، مجلة شمال إفريقيا الصادرة عن مخبر اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 15، 2016، ص 273

[34] بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، ص165.

[35] *République Algérienne Démocratique Et Populaire,* WILAYA DE BOUMERDES, *Direction de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, «***Bulletin D'Information Statistique de la wilaya de Boumerdes***»,* Années2012-2017, P04

[36] قطاع السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.